PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

جامعة قاصدي مربا
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص :اقتصاد وتسيير بترولي

من إعداد الطالب :إدريس مفاتيح

بعنوان :

دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :2013/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور	غوالي محمد البشير	(أستاذ محاضر) جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
الدكتورة	مخلفي أمينة	(أستاذة محاضرة) جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقررا
الأستاذ	قزون محمد العربي	(أستاذ محاضر) جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أناروا لي دروب العلم و المعرفة و لم يبخلوا عليّ بجهد إلى أعز ما في الوجود أمي و أبي الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما.

إلى كل إخوتي ، والى كل أفراد عائلتي القريبة والبعيدة .

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشوار حياتي.

و إلى كل من سعتهم ذاكراتي و لم تسعهم مذكرتي

أهدي هذا العمل المتواضع.

إدريس

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على إتمام هذا العمل،

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

في إنجاز هذا العمل، وخاصة الأستاذة مخلفي أمينة على

مساعدتها لي دون أن تبخل بتوجيهاتها ونصائحها القيمة،

وتشجيعها لي من بداية هذا البحث ، ولها مني

خالص التقدير والاحترام، والى كل المعلمين والأساتذة الذين

ساهموا في بلوغي هذه المرحلة .

إدريس

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملخص :

لقد كانت الضرائب بمختلف أنواعها ولا زالت المورد الرئيسي لاقتصاديات اغلب الدول الحديثة منها والسائرة في طريق النمو، كونها تمثل مصدرا لتمويل خزينة الدولة، قصد تغطية النفقات العامة.

أدى الاهتمام المتزايد بالضرائب وخاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات إلى رغبة الدول المالكة للثروة في زيادة عائداتها من خلال سنها لتشريعات وقوانين تهدف إلى جلب الشركات الأجنبية للاستثمار في تلك الدول .

ترتب على هذا الاهتمام استنزاف للثروات الباطنية انجر عنه انخفاض في قيمة الاحتياطات ، في ظل عدم الاستغلال الأمثل لتلك العائدات وعدم ضمان حق الأجيال القادمة من تلك الثروة ، وهو ما جاءت به فكرة التنمية المستدامة ، إضافة إلى سعيها في المحافظة على البيئة .

ومن هنا كان لابد من إيجاد وسيلة للاستغلال الأمثل لتلك الموارد وهو ما تجسد في صناديق النفط حول العالم ،وسيتم التركيز في دراستنا على حالة الجزائر وما وصلت إليه في مجال استغلال عائدات الجباية البترولية في تحقيق تنمية مستدامة .

وتتمحور إشكالية هذه الدراسة حول **دور العائدات المتأتية من الجباية البترولية في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر**

الكلمات المفتاحية : جباية بترولية ، تنمية مستدامة ، صندوق ،ضبط الموارد .

Abstract :

We have various types of taxes were and are still the main supplier to the economies of most modern countries, including newly industrialized in the path of growth being the source of financing for the state treasury, in order to cover the overhead.

The growing interest and taxes, especially those related to the hydrocarbon sector to the desire of the royal wealth countries to increase revenue through the enactment of legislation and laws aimed at attracting foreign companies to invest in those countries.

This concern resulted in depletion of underground riches Langer in a decrease in the value of reserves, in the absence of optimum utilization of such proceeds and failure to ensure the right of future generations of that wealth, which brought him the idea of sustainable development, in addition to its efforts in preserving the environment.

Hence, it was necessary to find a way for optimal utilization of these resources which is embodied in the oil funds around the world, and will be the focus of our study on the case of Algeria and reached in the exploitation of petroleum revenue collection in achieving sustainable development.

The Problematic of this study centered on **the role of proceeds from the collection of petroleum in achieving sustainable development in Algeria.**

Keywords: Petroleum collection, sustainable development, adjust resources fund .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهرس المحتويات.....

الإهداء..... I
الشكر و التقدير..... II
الملخص III
فهرس المحتويات..... IV
قائمة الجداول VI
قائمة الأشكال VII
قائمة الملاحق VII
مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول

مقدمة عن الجباية البترولية والتنمية المستدامة 14

المبحث الأول: مدخل عام للجباية البترولية 14
المطلب الأول: تعريف الجباية البترولية 14
المطلب الثاني: الخصائص العامة للجباية البترولية..... 15
المطلب الثالث: المكونات الرئيسية للجباية البترولية..... 16
المبحث الثاني: مدخل عام للتنمية المستدامة 18
المطلب الأول: ظهور فكرة التنمية المستدامة 18
المطلب الثاني: ماهية التنمية المستدامة 19
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة 21
خلاصة الفصل الأول **23**

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني :

الفوائض البترولية وتحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط

المبحث الأول: الجباية البترولية في الجزائر..... 25

المطلب الأول: الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر..... 25

المطلب الثاني: مكونات الجباية البترولية في الجزائر 28

المطلب الثالث:تطور إيرادات الجباية البترولية..... 33

المبحث الثاني: صندوق ضبط الموارد البترولية واستغلاله لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر 34

المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد في الجزائر..... 34

المطلب الثاني : دور صندوق ضبط الموارد في الإنعاش الاقتصادي 39

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد ومدى تحقيقه للأهداف المنشأة من اجله 42

المطلب الرابع : تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في توظيف مداخيل الثروة البترولية مقارنة مع تجربة النرويج 44

خلاصة الفصل الثاني 47

خاتمة عامة..... 48

قائمة المراجع 52

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة الجداو

رقم الجدول	عنوان الجدو	
1.2	طريقة دفع الإيجار	29
2.2	معدلات الإتاوة على أساس معدل شهري للإنتاج	30
3.2	نسب الرسم على الدخل البترولي	31
4.2	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة (2000–2011)	36
5.2	مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات خلال الفترة (1996–2000)	36
6.2	جدول رقم (2–6)تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط خلال الفترة (1996–2000)	37
7.2	فترات إنشاء صناديق النفط في بعض الدول البترولية	38
8.2	مؤشرات نمو الناتج المحلي الخام 2001–2004	40
9.2	مؤشر نمو الناتج المحلي الخام للفرد 2001–2004	40
10.2	مؤشر نمو مختلف القطاعات 2001–2004	40
11.2	مؤشرات نمو الناتج المحلي الخام 2005–2009	42
12.2	مؤشر نمو الناتج المحلي الخام للفرد 2005–2009	42
13.2	مؤشر نمو مختلف القطاعات 2005–2009	42
14.2	مؤشر نمو اليد العاملة 2005–2009	43
15.2	تطور الدين العمومي الخارجي للجزائر خلال الفترة 1998–2011	42
16.2	نقائص ومعوقات صندوق ضبط الموارد في الجزائر	45
17.2	اقتراحات لتحسين كفاءة و أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر	46

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فهرس الأشكـ

رقم الشكل	عنوان الشكل البياني	الصفحة
2.1	تطور الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر	26
1.2	تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر في الفترة بين 1970–2011	33
3.2	البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009	41

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1.2	تطور إيرادات الجباية البترولية بين 1963–2011	57
2.2	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009	58

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المقدمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

مقدمة عامة

إن الاهتمام المتزايد بالضرائب بصفة عامة و تلك المتعلقة بقطاع المحروقات بصفة خاصة لم يكن وليد اللحظة ، بل هو نتيجة معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الموارد المتأتية من الجباية البترولية في النهوض بالاقتصاديات ،مم جعل الدول المالكة للثروة بكميات معتبرة وتلك التي تملك كميات قليلة منها على حد سواء ، ترغب في زيادة عائداتها من خلال سنها لتشريعات وقوانين تهدف إلى جلب الشركات الأجنبية للاستثمار في تلك الدول من أجل تحقيق مداخيل كبيرة من الجباية البترولية باللجوء إلى فرض ضرائب متعددة (كحق الإيجار ، حق الدخول ، حق الاستغلال ،الإتاوة وضريبة الدخل ...الخ).

إن سعي الدول المالكة للثروة ومن بينها الجزائر إلى تحقيق اكبر عائدات ممكنة من الجباية ،جعل الشركات المستثمرة الكبرى تسعى إلى تعويض قيمة تلك الضرائب المدفوعة ،من خلال استنزاف باطن الأرض ، غير أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة حد من هذا النشاط ، من خلال سعيه إلى المزج بين ثلاث أنماط اقتصادي ،اجتماعي وبيئي، تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة .

من خلال ما سبق ،وردت إشكالية الدراسة بالصيغة التالية :

ما هو دور العائدات المتأتية من الجباية البترولية في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر ؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالجباية البترولية ؟ وما هي مكوناتها ؟وكيف يتم حسابها؟
- ما هي التنمية المستدامة ؟ وهي أبعادها ؟
- كيف يمكن تحقيق تنمية مستدامة من موارد صندوق ضبط الموارد البترولية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا جملة من الفرضيات ، والتي نسعى إلى اختبارها من خلال هذا البحث وهي :

- تعتبر الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة.
- عرفت الجباية البترولية في الجزائر تغييرات كثيرة ناتجة عن تطور القوانين والتنظيمات التشريعية مم يتماشى مع متطلبات الفترة، من اجل زيادة عدد الاستكشافات وجلب الشركات الاستثمارية وبالتالي تحقيق عائدات كبيرة.
- تقوم التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد ،بعد بيئي ،بعد اقتصادي وبعد اجتماعي، وهي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد مع ضمان حق الأجيال القادمة .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- إمكانية استغلال موارد صندوق ضبط الموارد البترو
الاجتماعية...الخ)،إضافة إلى دورها في المحافظة على الثروة ومساعدة الاقتصاد في حالة التقلبات في الأسواق البترولية.

أسباب اختيار الموضوع :

تعددت الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع وتنوعت بين الذاتية والموضوعية، ويمكن ذكرها بعضها فيما يلي :

الأسباب الموضوعية :

- أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،وخاصة الجباية البترولية التي تمثل جزءا هاما من إيرادات الدولة وتلعب دورا هاما في توفير احتياطي الدولة من العملة الصعبة؛
- زيادة الاهتمام بفكرة ومفهوم التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

الأسباب الذاتية :

- الاهتمام الخاص بمواضيع قطاع المحروقات والتي تدخل ضمن تخصص اقتصاد وتسيير بترولي .
- حب الاطلاع والبحث والتعمق في الموضوع .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق عدة نقاط نوجزها فيما يلي:

- محاولة إلقاء نظرة عامة حول الجباية البترولية :مفهومها ،خصائصها ،مكوناتها وطرق حسابها من خلال المرور على أهم القوانين المنظمة لها .
- التعرض إلى أهم النقاط المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة،تعريفها ،نشأتها واهم أبعادها .
- التعرف على مدى قدرة موارد صندوق ضبط الموارد البترولية في تحقيق تنمية محلية مستدامة .
- الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إبراز مكانة الجباية البترولية في الجزائر من خلال مساهمتها في تمويل الخزينة العمومية ،وتبيين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية على تحقيق تنمية مستدامة من اجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ،في ظل حتمية نضوب هذه الثروة.

أهمية الموضوع :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تزايد الحاجة إلى العائدات المتأتية من المحروقات ودورها في تنمية اقتصاديات الكثير من الدول النامية بل وحتى المتقدمة منها، وتتركز أهمية بحثنا تحديدا في محاولة تشخيص إيرادات الجباية البترولية من الجانب القانوني والإحصائي ومحاولة معرفة مدى قدرتها في تحقيق تنمية مستدامة من خلال استثمارها في صندوق تم إنشائه خصيصا لهذا الغرض .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

حدود الدراسة :

- **الإطار الزماني** : لقد تطرقنا في هذا البحث إلى دراسة إيرادات الجباية البترولية وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة هذا التأثير من بعد الاستقلال 1962 إلى يومنا هذا ، كما تطرقت إحصائيات الدراسة إلى صندوق ضبط الموارد البترولية في الفترة الممتدة بين 2000 إلى غاية 2011.
- **الإطار المكاني** : تركز دراستنا على حالة الجزائر كونها من البلدان التي تعتمد على عائدات قطاع المحروقات بصورة كبيرة ،إلا انه تم إدراج تجربة النرويج مع صناديق النفط بهدف مقارنتها مع تجربة الجزائر.

منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول وصف وتحليل الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة ، لذلك فقد اعتمدت دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين مستخدمين بعض الإحصائيات والتمثيلات البيانية ، مع اللجوء إلى المنهج التاريخي من خلال استعراض التطور التاريخي للجباية البترولية مع تطور قوانين المحروقات في الجزائر .

هيكل البحث :

للإحاطة بكل جوانب موضوعنا اعتمدنا خطة تقوم على فصلين ،حيث تضمن كل منهما مايلي:

الفصل الأول مقدمة عن الجباية البترولية والتنمية المستدامة :حيث تعرضنا في هذا الفصل إلى إعطاء لمحة عامة عن مفهومي كل من الجباية البترولية والتنمية المستدامة وفق مبحثين ، المبحث الأول تمحور حول مدخل عام للجباية البترولية نستعرض فيه تعريف الجباية البترولية ،مرورا بالخصائص العامة التي تميز الجباية البترولية في كل أنحاء العالم ،وختاما بأهم المكونات الرئيسية للجباية البترولية .أم المبحث الثاني فتناولنا فيه لمحة عامة عن التنمية المستدامة ،من خلال التعرض إلى نشأتها ومفهومها وختما بأهم خصائصها و أبعادها.

الفصل الثاني الجباية البترولية والتنمية المستدامة في الجزائر : وقد تمحور هذا الفصل التطبيقي حول الجباية البترولية في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني وطريقة استغلال إيراداتها من خلال التعريف بصندوق ضبط الموارد البترولية،وقد ارتكز هذا الفصل على مبحثين أيضا ،تحدث الأول عن الجباية البترولية في الجزائر من خلال تناول مكوناتها وتطورها التاريخي مع تغير قوانين المحروقات في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، مع تحليل اثر ودور إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة ، أم المبحث الثاني فشمل تقديم صندوق ضبط الموارد البترولية في الجزائر ،من خلال تعريفه وطرق استغلال الموارد الموجودة فيه منذ إنشائه ، إضافة إلى تناول تجربة النرويج ومقارنتها مع تجربة الجزائر في هذا المجال .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صعوبات البحث :

- صعوبة الحصول على المعلومات الكاملة حول صندوق ضبط الموارد البترولية في الجزائر ،وخاصة وضعيته المالية (الإحصائيات) نظرا لعدم وجود تقارير أو منشورات تتناول حالة الصندوق، كما هو حاصل في اغلب الدول البترولية .

الدراسات السابقة :

- أطروحة دكتوراه (غير منشورة) نوقشت في مارس 2008 بجامعة باريس بفرنسا ، تحت عنوان : " La rente pétroliere et le développement économique des pays exportateurs" للباحثة ماري كلير اون (Marie claire AOUN):حيث قامت الباحثة بدراسة طريقة التعامل مع العائدات البترولية واستغلالها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة ،من خلال التطرق إلى أهم الأخطار التي قد تواجه اقتصاديات هذه الدول في حالة عدم التعامل الجيد مع هذه الثروة الناضبة .
- مقالة منشورة بعنوان "**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**" ، جامعة الملك سعود، 2007 للباحث عبد الله بن جمعان ألغامدي:تناول الباحث في مقالته تطور فكرة التنمية المستدامة في ظل التطورات العلمية والتقنية التي شهدتها الحضارة الإنسانية ،وما نتج عنه من زيادة في استهلاك الطاقة المستخرجة من الموارد الطبيعية (المحروقات) وأثر ذلك على الحالة المتدهورة للبيئة في لعالم.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الاول :

مقدمة عن الجباية البترولية والتنمية المستدامة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد :

تتميز الصناعة البترولية عن غيرها بضخامة رأسمالها ، ومعدل المخاطرة المرتفع فيها ، فكان لابد من أن تأخذ الحكومات هذه العناصر بعين الاعتبار ،وتضع نظاما جبائيا يتماشى وظروف عمل الشركات البترولية التي هي في حاجة إلى تكوين رأس مال يسمح لها بإعادة الاستثمار بهدف اكتشاف احتياطات أخرى تعوض تلك التي استهلكت .

كما أن المحروقات باعتبارها المورد الأساسي للطاقة فإن أي ارتفاع في ضرائب القطاع البترولي سيؤدي إلى ارتفاع عام في تكاليف القطاعات الأخرى، لذلك نجد أن الأنظمة الجبائية البترولية تختلف من دولة إلى أخر حسب السياسة الطاقوية المنتهجة في تلك الدول ، فنجد أن الدول المنتجة والتي عادة ما تكون دولا سائرة في طريق النمو ،تعمل من أجل الحصول على مداخيل ضخمة من جبايتها البترولية من خلال جذب اكبر عدد من الشركات الاستثمارية ، غير أنه في السنوات الأخيرة اصطدم هذا الهدف بفكرة التنمية المستدامة والتي يتمحور جوهرها حول تحقيق التوازن بين تلبية متطلبات الأجيال الحالية والمستقبلية من المورد الطبيعي .

ومما سبق ذكره،جاء هذا الفصل في مبحثه الأول ليمدنا بمدخل عام حول الجباية البترولية من خلال معرفة خصائصها ومكوناتها، أم المبحث الثاني فيتمحور حول التنمية المستدامة وأبعادها .

المبحث الأول :مدخل عام للجباية البترولية

تختلف مساهمة أنواع الجباية، سواءً كانت عادية أو بترولية، من دولةٍ إلى أخرى، فبينما نجد الدول المتقدمة تعتمد على الجباية العادية لتسيير ميزانياتها، نجد الدول النامية والتي تزخر بالثروات البترولية، تعتمد بشكلٍ كبير على الجباية البترولية في تمويل ميزانياتها.

المطلب الأول : تعريف الجباية البترولية

عرفت الجباية مع تطور العصور بأنها تشمل الضرائب بكل أنواعها والرسوم وكل الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بفرض نظام جبائي معين تطبقه لضمان الإيرادات بصفة مستمرة.

كما عرفت الجباية على أنها "**ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من اجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها** "[1].

ومنه يمكننا استنتاج تعريف الجباية البترولية بأنها : **عبارة عن الضرائب التي تُدفع للدولة المالكة للأرض من اجل الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مراحل العملية الإنتاجية (البحث والإنتاج) تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها ، فالدول المنتجة بكميات معتبرة (مثلا أعضاء منظمة الأوبك) يسعون إلى زيادة مداخيلهم من الجباية نظرا لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتهم وتعتمد ميزانياتهم**

[1] غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، البيارق، عمان، 1998، ص72

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

عليها ، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتسعى إلى جذب الث

إنتاجها من خلال فرض إيجارات ومعدلات إتاوة منخفضة .

المطلب الثاني : الخصائص العامة للجباية البترولية

إن أهم ما يميز الجباية البترولية في مختلف الدول هو تعدد الضرائب في الدول المنتجة، والتي غالباً ما تكون دولاً سائرة في طريق النمو كدول منظمة الأوبك من جهة، ومن جهةٍ أخرى نجد الدول المستهلكة، كدول أوروبا الغربية، تفرض ضرائب منخفضة وقليلة؛ □دف تشجيع البحث والاستغلال في ا□ال البترولي.وسنتطرق إلى خصائص الجباية البترولية في دول منظمة الأوبك كون هذه الأخيرة تضم اكبر عدد من الدول المنتجة وتمثل هذه المنظمة أكثر من 40%من الإنتاج العالمي ،وخصائص الجباية لدى الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج.

1- **الجباية البترولية في الدول المنظمّة في منظمة الأوبك (OPEC)**: تعتبر الجباية البترولية، عند معظم دول أعضاء منظمة الأوبك (OPEC)[1]، المورد الأساسي للدخل الوطني، لذا تعتمد على جبايةٍ خاصة تسمح لها من الاستفادة من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية، خاصة وأ□ا نافذة (زائلة).

فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب، بنسبٍ تكاد تكون منعدمة، مقارنة بالأرباح المحققة والتي تستفيد منها الشركات البترولية، لكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الانخفاض المتوالي لأسعار النفط، تقلصت مداخيل هذه البلدان، مما دفعها إلى توحيد الصفوف وتأسيس منظمة الأوبك سنة 1960.

وبعد الأحداث التي شهد□ا السوق النفطية، وتحولها من سوقٍ احتكارية، بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية، إلى سوقٍ مُتكونة من الدول المنتجة والدول المستهلكة، زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك، وتمكنت من رفع الأسعار البترولية، مما ترتب عنه تشكيل جبايةٍ بترولية تتناسب مع الوضع الجديد، خاصة بالدول الأعضاء في المنظمة.

2- **جباية الدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج**: على العموم، نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول أوروبا الغربية، كالنرويج والبرتغال واليونان وفرنسا وبريطانيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، كالأرجنتين، والإكوادور...، إلى جانب بعض دول إفريقيا، كالسنغال وموريتانيا...، دون أن ننسى الدول الصناعية الكبرى، كاليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من قدر□ا الإنتاجية العالية، فإن لهذه الدول نظامٌ جبائي خاصٌّ □ا، يسمح للشركات البترولية من توسيع رقعة بحثها، بفرض إيجاراتٍ منخفضة، ومعدلات إتاوة منخفضة، مقارنة بالدول المنتجة، ونفس الشيء بالنسبة إلى الضريبة على الدخل.

[1] OPEC : Organization of the Petroleum Exporting Countries منظمة الدول المصدرة للبترول

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

وتتميز الجباية البترولية في الدول المستهلكة والضعيفة الإ
فنجدها تسعى إلى جلب الاستثمارات البترولية إليها، دون الاعتماد على مداخيلها في تمويل ميزانيتها، عكس الدول المنتجة التي تسعى من خلال جبايتها الاعتماد عليها أكثر في التمويل.[1]

المطلب الثالث :المكونات الرئيسية للجباية البترولية :

1 **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث**: في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات؛ من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها. ونميز في هذه المرحلة ضريبتين:

1-1 ضريبة حق الدخول (CASH BONUS) : يُمنح التسريح بالبحث بعد مناقصة لمستفيد هو الذي يعطي أكبر"CASH BONUS"، وتقدر قيمة هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلّفها هذا دفع 90 مليون دولار كحقٍ للدخول.

1-2 ضريبة حق الإيجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب التسريح، بحسب المساحة التي استفاد منها. وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى، ونجد ثلاث طرق للدفع:

الدفع الوحيد، أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة، عند استلام المستفيد لتسريح البحث؛

الدفع حسب المساحة المستغلة سنوياً؛

الدفع حسب المساحة، لكن لفتراتٍ مختلفة.

2 **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال**: ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

2-1ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعاتٍ موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح. وتحدد الضريبة بوضع سقفٍ للإنتاج اليومي.

2-2 حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يُدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يُدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسِّر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية. والإيجار يكون سنوياً، إما أن يكون ثابتاً طول مرحلة الاستغلال، أو متزايداً بحسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة، باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.[2]

[1] شرقي جوهرة ، **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية** ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر3 ،2002-2003، ص ص 12-15
[2] شرقي جوهرة ، **نفس المرجع** ، ص 16

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2-3 الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طردياً مع كل مفهومٍ للربح، فهي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال. وتدفع الإتاوة [illegible] نقدية أو عينية، بحسب رغبة الحكومات، وإذا لم تحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالباً ما تكون نقداً.

ويختلف معدل الإتاوة من دولةٍ إلى أخرى؛ فبعض الدول تطبق معدلاتٍ مختلفة لكل نوعٍ من المحروقات، وهناك من تأخذ بمعدلٍ تصاعدي، بحسب كمية الإنتاج المستخرجة يومياً، ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط ليبيا بالشركات الفرنسية عام 1965، وكان كما يلي :

12.5% لكمية تصل إلى 400.000 برميل/ يوم؛

14% من 400.000 إلى 550.000 برميل/ يوم؛

15% أكثر من 550.000 برميل/ يوم.[1]

كما أن هناك اختلافٌ في تحديد الموقع الذي تحسب عنده الإتاوة:

على رأس البئر: وعنده تحسب قيمة المحروقات بسعر البيع، مطروحاً منه تكاليف الإنتاج والنقل.

انطلاق الحقل: تطرح من سعر البيع تكاليف النقل فقط.

نقطة البيع: غالباً ما تكون نقطة البيع هي ميناء التصدير، ويؤخذ سعر FOB لحساب الإتاوة.

الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة، والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية، فقد تبنت نظاماً جبائياً خاصاً بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50%، كنسبةٍ للضريبة على الدخل، إلى غاية 1970، إلا أنه بعد اتفاق طهران وطرابلس، فرضت الدول الأوروبية معدل 55%، بينما في فنزويلا وصلت النسبة إلى 60%.

المبحـــث الثاني :مدخـــل عـــام للتنميـــة المستدامة :

إن مشاكل البيئة لا تعرف الحدود ، وهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت حق الأجيال القادمة ، بسبب قيم مثل أعراف وأخلاقيات تؤصل في النفس أهمية التقدم الاقتصادي والإثراء المادي على حساب الاستغلال السليم للموارد الطبيعية ، إن التحسين في مستويات المعيشة الذي تجلبه التنمية قد يضيع بسبب التكاليف التي قد يفرضها التردي البيئي على الصحة و نوعية الحياة ، فمن الواجب على كل فرد المحافظة على البيئة وتحسينها لمصلحة عامة الناس وفي إطار التنمية المستدامة حتى يتحقق له العيش في بيئة تتفق مع حقوقه وكرامته الإنسانية .

[1] شرقي جوهرة ، **نفس المرجع** ، ص 17

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المطلب الأول : ظهور فـــكرة التنمية ا

لعل مقولة التنمية أمست اليوم محورا مشتركا لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقها ، وقد عرف إعلان (الحق في التنمية) الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 عملية التنمية بأنا "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد". ولقد نتج عن مشروعات التنمية التي يقوم بها الإنسان لتحسين حياته وتطويرها نحو الأفضل واستخدامه لكل الموارد والوسائل والأدوات والمعرفة المتاحة ، إن نفذ خططا للتنمية في الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية واحدث كثيرا من الانجازات والنجاحات نذكر منها :زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي وزيادة الاستهلاك ، تحسين في مستويات المعشبة في العالم بشكل عام وارتفاع نصيب الفرد نسبيا مع الناتج القومي الإجمالي ، زيادة معدلات العمر المتوقع للإنسان ، نقص في معدات وفيات الرضع والأطفال ،تخلص العالم من عدد من الأوبئة ...الخ.ولكننا نشهد على الجانب الأخر إضرارا بالمحيط الحيوي كقطع الغابات ، تدهور الأرض ، استنزاف المعادن ، الإسراف في استهلاك المياه والمعدلات المرتفعة والخطيرة لفقد التنوع البيولوجي ...الخ.[1]

وإزاء هذه المشكلات والمخاطر البيئية فانه لابد من الوقوف والتأمل لمقارنة ماحققته سياسيا التنمية المتبعة من مكاسب ومضار. وأمام الحقائق التي ذكرت كان لابد من إيجاد نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو على الأقل أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج وعلاقته مع البيئة . ومن هنا كانت التنمية المستدامة مسار جديد للتنمية .

ولم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد اللحظة بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي ، حيث نجد بين عام 1972و2002 استكملت الأمم المتحدة عقد 3 مؤتمرات ذات أهمية خاصة ، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان ، والثاني عقد في ري ودي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية ، والثالث انعقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ، وتغير الأسماء يعبر عن تطور مفاهيم العلم واستيعاب العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش ويمارس فسه نشاطات الحياة .

ففي عام 1972 اصدر نادي روما تقريره الفريد (حدود التنمية) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، وان استمرار تزايد معدلات الاستهلاك فان الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل ، وان استنزاف الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة يهدد المستقبل .

وفي عام 1980 صدرت وثيقة نبهت الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة وقدرة النظم البيئية على العطاء. وفي 1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير (مستقبلنا المشترك) كانت رسالة هذا التقرير دعوة إلى مراعاة الموارد البيئية وتلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم مع عدم

[1] طالبي رياض ،**التنمية الريفية المستدامة في إطار استخدام الموارد الطبيعية المتجددة** ،رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس - سطيف ،2011، ص9.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

المساس بحاجات الأجيال المستقبلية ، وفي عام 1992 برزت الوطني والعالمي في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية .

ثم جاء مؤتمر الأمم المتحدة عام 2002 حول التنمية المستدامة ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة ،هذه الأخيرة التي تتقدم بنا خطوة إلى الأمام إذ نظيف أبعاد اجتماعية وأخلاقية لعلاقة الإنسان بالبيئة وتضع التنمية على ثلاث ركائز : الكفاءة الاقتصادية ، صون البيئة وعناصرها والعدل الاجتماعي بين الناس جميعا في حاضرهم ومستقبل أبنائهم .

المطلب الثاني : ماهية التنمية المستدامة :

الفرع الأول :تعريف التنمية المستدامة

لقد كان أول تعريف للتنمية المستدامة بمعناها الحديث اقر بالمقاربة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مجال واحد في تقرير بورتلاند الشهير عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي "**التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بالقدرة على تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية** " [1].كما عرفت من طرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة "**بأنها تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون آن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها الخاصة** "[2] وانتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون (مستقبلنا المشترك) إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية ، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنوات قليلة ، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد .

كما عرفها المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ري ودي جانيرو عام 1992 بأنها :"**ضرورة انجاز الحق في التنمية** " بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر و المستقبل [3].

كما عرفها البنك الدولي بأنها" **هي التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي ضمن إتاحة نفس الفرص التنموية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن** " .

كما يوجد العديد من التعاريف للتنمية المستدامة؛ كل منها يركز على جانب معين ومن هذه التعاريف ما يركز على:

الجانب المادي :يُعرَف التنمية المستدامة بأنها: "**استخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية**"

الجانب الاقتصادي :يرى أن التنمية المستدامة "**تركز على الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد**

---

[1] طالبي رياض ،**مرجع سابق** ، ص ص10-11

[2] دوناتو روماتو ،**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،2008 ،ص53

[3] بهاء شاهين ، **مبادئ التنمية المستدامة** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،ط1،ص17

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نو

من الدخل الحقيقي في المستقبل"

الجانب التكنولوجي :يُعرَّف التنمية المستدامة بأنها "**استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف واقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في أعداد السكان**[1] ."

- ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها : **التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها وهي تهدف إلى التكامل والتوافق بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنماط هي نظام حيوي للموارد ، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي "**

الفرع الثاني : خصائص التنمية المستدامة :

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساسي ،فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة ،تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات .
- هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض .
- هي تنمية تضع تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول ، فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء ، المسكن ،والملبس وحق العمل والتعليم ن الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية . فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة ، وهو ما يهدد سلامة البيئة، وهذه المجتمعات المحرومة هي مجتمعات مهددة دائما بالأزمات والإنفجارات .
- هي تنمية تراعي على الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء الماء ،التربة ،الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي مثل دورات الماء والغازات والعناصر والمركبات . لذلك فهي تنمية تشترط عم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنقية الذاتية . كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي ، والتي يتم عن طريقها انتقال المواد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرا الحياة .
- هي تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هو أولى أهدافها لذلك فهي تراعي الحفاظ على

[1] http://www.scn-sy.com/ar/news/view/1590.html

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

القيم الاجتماعية ، الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع و
المساواة والعدل

- هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومات البيئية لسهولة التحكم فيها ، فهي تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية ، كما تحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي ، بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها ، ويحقق التنمية المستدامة المنشودة .[1]

المطلب الثالث : أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط ، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي ، البعد الاجتماعي والبعد البيئي ، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية ، وتعبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعة المفهوم متعدد الاختصاصات بشكل واضح . وفيما يلي عرض لأبعاد التنمية المستدامة الثلاث :

1- **البعد البيئي** :يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم ، والتنبؤ لها قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية ، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية .

ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في :

- ❖ النظم الايكولوجية ؛
- ❖ الطاقة؛
- ❖ التنوع البيولوجي ؛
- ❖ الإنتاجية البيولوجية؛
- ❖ القدرة على التكيف .

تتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ ،اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء .[2]

2- **البعد الاقتصادي** : يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة ،إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد

[1] المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، **التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي** ، القاهرة ،1992، ص 45

[2] طالبي رياض ، **مرجع سابق** ، ص ص11-12.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الطبيعية . ووفقا للبعد الاقتصادي ، تعمل التنمية المـ
بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد ، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية الطبيعية وكذا النباتية ، وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي :

- ❖ النمو الاقتصادي المستديم؛
- ❖ كفاءة رأس المال ؛
- ❖ إشباع الحاجات الأساسية ؛
- ❖ العدالة الاقتصادية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستديمة توفق بين هذين البعدين ، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بضرورة المحافظة على الطبيعة ، هذا من جهة وضرورة تقدير نتائج الأفعال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

3- **البعد الاجتماعي** :تتميز التنمية المستدامة في هذا البعد بشكل خاص ،وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق ،إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال . إذ يتوجب على الأجيال الراهنة (بالنظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل) القيام باختيارات النمو وفقا لرغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبطان بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد. وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي :

- ❖ المساواة في التوزيع؛
- ❖ المشاركة الشعبية؛
- ❖ التنوع الثقافي؛
- ❖ استدامة المؤسسات.[2]

[1] عماري عمار ، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ،مداخلة منشورة ،جامعة سطيف ، 2008 ، ص ص 9-10؛
[2] تقرورت محمد و طرشي محمد ،**إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية** ،مداخلة ،جامعة سطيف ،2008، ص ص 5-6.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل الأول :

تعتبر الجباية البترولية المحرك الرئيسي لاقتصاديات الدول المنتجة للبترول، ونقطة انطلاق برامجها الحكومية، حيث تبنى ميزانيا□ا وتعد على أساس قيمة إيراد□ا البترولية للسنة الموالية، كما أن الخطط التنموية للدول المنتجة تعتمد على مقدار الإيرادات البترولية.

والجباية البترولية المتكونة من الضرائب المدفوعة للدولة لاستغلال باطن الأرض ، تختلف من دولة إلى أخرى حسب كمية إنتاجها ، فالدول المنتجة بكميات معتبرة (مثلا أعضاء منظمة الأوبك) يسعون إلى زيادة مداخيلهم من الجباية نظرا لكو□ا تمثل نسبة كبيرة من إيراد□م وتعتمد ميزانيا□م عليها ، أما الدول ضعيفة الإنتاج فتسعى إلى جذب الشركات البترولية الكبرى من اجل زيادة كميات إنتاجها من خلال فرض إيجارات ومعدلات إتاوة منخفضة .

ومن خلال سعي الدول المنتجة إلى تحقيق مداخيل كبيرة من الجباية البترولية باللجوء إلى فرض ضرائب متعددة ،أصبحت الشركات الاستثمارية الكبرى تسعى إلى تعويض هذه الضرائب من خلال استنزاف الثروات الباطنية ، غير أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يعني الوفاء باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجا□ا من خلال تحقيق التكامل والتوافق بين البيئة والتنمية من خلال ثلاث أنماط هي نظام حيوي للموارد ، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي، قلص من هذا النشاط ، من خلال سعي هذه المفهوم إلى تحقيق هدفين رئيسيين

أولهما – المحافظة على حقوق الأجيال من الثروات المعدنية وضمان تلبية حاجيا□م ،ثانيا- استغلال عائدات الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إنشاء صناديق لاحتواء الفائض من عائدات الموارد البترولية كما هو لحال بصندوق ضبط الموارد بالجزائر والذي سنتناوله في الفصل الثاني .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفصل الثاني:

الفوائض البترولية وتحقيق التنمية المستدامة

(صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تمهيد :

تعتبر الضرائب في الدول الحديثة وحتى السائرة في طريق النمو مصدرا لتمويل خزينة الدولة، قصد تغطية النفقات العامة ووسيلة مالية مهمة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، كإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات .

تعتبر الجباية البترولية في الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للبترول، المورد الأساسي لتمويل نفقاتها ، وهذه الأخيرة عرفت تطورات في القوانين والتشريعات المنظمة لها في الجزائر، وهذا راجع إلى سعي الدولة منذ الاستقلال إلى مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في العالم التكنولوجية منها والاقتصادية ورغبة منها في زيادة عائدات هذه الثروة . وهو ما نجحت الدولة في تحقيقه من خلال زيادة عدد المستثمرين الأجانب مم انعكس على عدد الحقول والآبار المكتشفة وهو ما يعني زيادة في العوائد المتأتية من هذا القطاع .

ونظرا للارتفاع المتواصل لأسعار البترول في بداية القرن الواحد والعشرين الذي انجر عنه زيادة في العائدات البترولية ، كان لزاما على الدولة إيجاد طريقة لاحتواء هذه الفوائض واستغلالها بطريقة أمثل ، من اجل المحافظة على هذه الثروة الناضبة ،ومواجهة تقلبات أسعار البترول . لذلك استلهمت الجزائر من عدد من الدول البترولية فكرة إنشاء صندوق يبتلع هذه الفوائض وهو صندوق ضبط الموارد . حيث سنحاول التطرق إليه بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل بعد تناول الجباية البترولية في الجزائر في المبحث الأول.

المبحث الأول : الجباية البترولية في الجزائر

المطلب الأول :الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر

تميز الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر بأربع فترات أساسية، حيث تمتد الفترة الأولى من القانون المنجمي الفرنسي إلى سنة 1971، أما الفترة الثانية من سنة 1971 إلى سنة 1986، ثم فترة ثالثة تميزت بقانونين أساسين هما قانون 14/86 وقانون 21/91 المعدل له، والفترة الرابعة من سنة 1991 إلى حد الآن، وتميزت بصدور قانون 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والأمر المعدل له 06 / 10 .

ويمكن تلخيص أهم هذه التغييرات في الشكل الموالي الذي يتطرق إلى أهم القوانين المنظمة للجباية ،واهم التعديلات التي جاء بها كل قانون :

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الشكل رقم (1-1): تطور الإطار القانو

فترة سيادة قانون البترول الصحراوي (1958 إلى سنة 1971)

- تقدر الإتاوة بـ **12 %** **من قيمة المحروقات السائلة و 5 % من قيمة المحروقات الغازية .**
- تقدر الضريبة على الأرباح ب 50%
- لا يتم دفع الإتاوات إلا بعد بلوغ الإنتاج 300000 طن
- حساب الأرباح على أساس أسعار البيع الفعلية وليست المعلنة

اتفاقية إيفيان 1962

تواصل منح الأفضلية للشركات الفرنسية في الحصول على الامتيازات .

اتفاقية التعاون الجزائري – الفرنسي عام 1965 L'ASCOOP[1]:

- **1963**:رفع نسبة الضريبة إلى 53%
- **1968**: بلغت النسبة الضريبة على الأرباح نسبة 54 %
- **1969** : الضريبة على الأرباح تساوي إلى 55 %

اتفاق جيتي – سوناطراك 1968/10/21

تم بموجبه إشراك كل من جيتي وسوناطراك بنسب 49% و51% على التوالي، وهذا ما دل على بداية فتح مجال الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، فرض هذا الاتفاق على جيتي بإبقاء 75% من قيمة مبيعاتها داخل الجزائر. و من هنا فإن شركة جيتي تحصل على حصتها من الأرباح في شكل عيني (كمية مقدرة من الإنتاج).

[11] **L'ASCOOP :L'association coopérative pétrolier**

- لخضر عزي، "**الجباية البترولية في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2003،ص 294.
- مخلفي أمينة ،اثر تطور **أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر مع الرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**،أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2011-2012،ص295.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فترة تأميم قطاع المحروقات (1971

في 24 فيفري 1971، قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ قرار التأميم بنسبة 51% من عوائد الشركات الفرنسية، إضافة إلى تأميم جميع موارد الغاز الطبيعي، وكذا وسائل نقل المحروقات بنسبة 100%.طابقت الدولة الجزائرية القانون الجبائي البترولي مع القوانين السارية المفعول في الشرق الأوسط.

إتاوة الإنتاج: تفرض هذه الإتاوة على جميع الكميات المستخرجة من المحروقات الغازية والسائلة، تبلغ نسبة هذه الإتاوة 12.5% للمحروقات السائلة و5% للمحروقات الغازية، قبل أن ترتفع إلى 14.5%

الضريبة المباشرة البترولية: وتدفع في شكل تسبيقات شهرية، بدلالة الربح الجبائي المحقق خلال الشهر السابق، للتسديد على كل الأنشطة بنسبة 55% من النتيجة الخامة.

فترة الإصلاحات (1986 إلى سنة 2005)

القانون 14/86

تحدد **الإتاوة** بنسبة 20% من الإنتاج، ويمكن تخفيضها إلى :

16.25%بالنسبة للمنطقة أ.

12.5% بالنسبة للمنطقة ب.

المعدلات الخاصة بالضريبة على النتائج: نشاطات النقل والتمييع تخضع لنسبة 30%.

نشاطات الإنتاج واستغلال المناجم تخضع لنسب متفاوتة، حسب درجة صعوبة النشاط وحسب المناطق كما يلي :

المنطقة العادية: 85 % المنطقة A: 75%

المنطقة B: 65%.

الأمر رقم 21/91 المعدل للقانون 14/86

الإتاوة: تخفيضها إلى 10 %كحد أدنى والتي كانت 20 %في القانون 86/14

تخفيض الضريبة على النتائج إلى 42 %بعدما كانت في حدود 85%

- الجريدة الرسمية، قوانين وأوامر، **"قانون 86-14 المؤرخ يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب"**، العدد 35ص 1488.
- قانون 86-14، **مرجع سبق ذكره**، المادتين 48 و49، ص 1489.
- الجريدة الرسمية، قوانين، **"قانون 21/91 المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب"**، العدد 63، ص ص 2393، 2394.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

فترة الإصلاحات الجديدة (2005

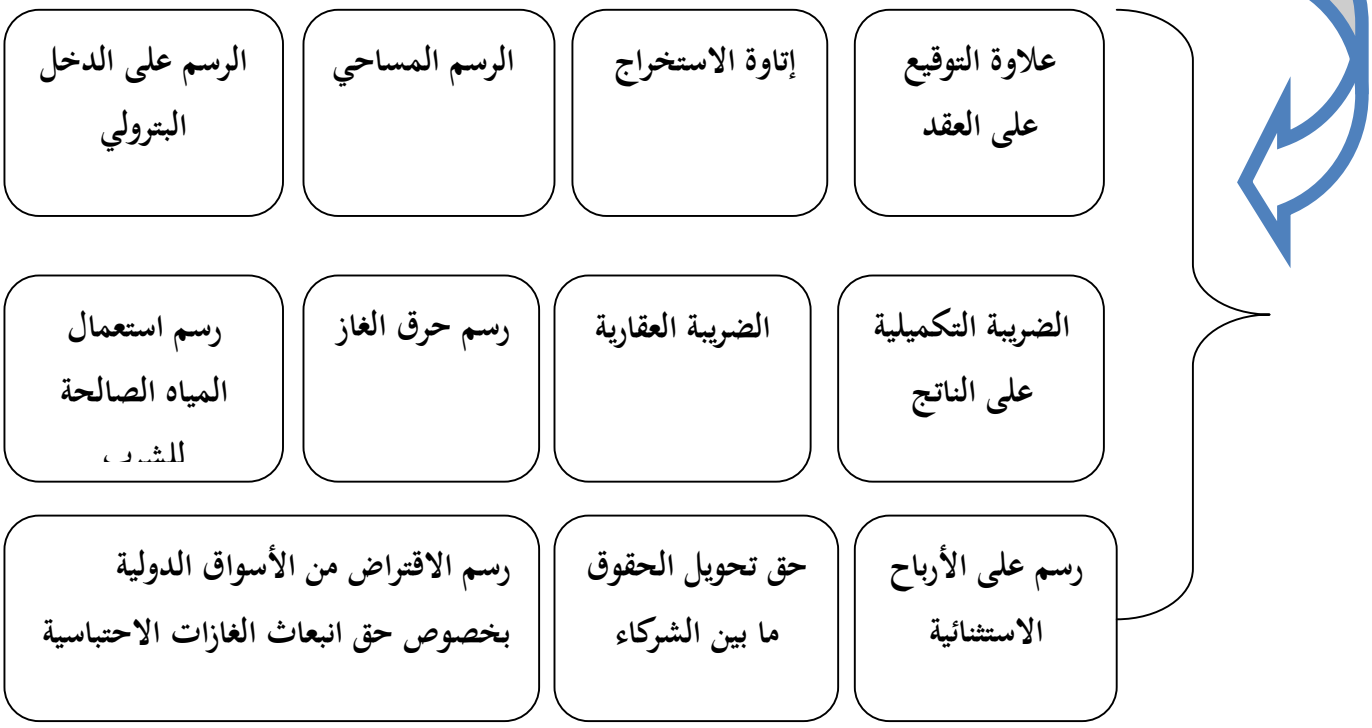

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الدراسة .

المطلب الثاني مكونات الجباية البترولية في الجزائر

الفرع الأول : الرسم المساحي

يسدد المتعامل الرسم المساحي سنوياً بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، بسعر الصرف عند الشراء لدولار الولايات المتحدة الأمريكية الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، كما هو محدد في المادة 29، بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ وطبقاً لأحكام المادة 55 من القانون رقم 07/05. ويتم حساب الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع. وبالتالي يحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع (كلم2) كما يلي:

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (2-1): ط

الوحدة: دج / كلم2

السنوات / المناطق	مرحلة البحث			مرحلة الاستبقاء المحددة في المادة 42 + المرحلة الاستثنائية في المادة 37	مرحلة الاستغلال
	1 إلى 3 مدرج	4 و 5	6 و 7		
المنطقة أ	4.000	6.000	8.000	400.000	16.000
المنطقة ب	4.800	8.000	12.000	560.000	24.000
المنطقة ج	6.000	10.000	14.000	720.000	28.000
المنطقة د	8.000	12.000	16.000	800.000	32.000

المصدر: الجريدة الرسمية، قوانين، "قانون رقم 05-07 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل سنة 2005 يتعلق بالمحروقات"، العدد 50، المادة 83، ص 24.

ويتم تحيين هذه المبالغ حسب متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار، للشهر الميلادي السابق لكل تسديد ينشره بنك الجزائر، يقسم على ثمانين (80) ويضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه.[1]

الفرع الثاني: الإتـاوة :

تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة والمحسومة بعد عمليات المعالجة على مستوى الحقل، باستثناء كميات المحروقات المستهلكة في عمليات الإنتاج المباشرة أو الضائعة أو التي أعيد دمجها في أحد أو العديد من المكامن، ويتم قياسها باستعمال المعدل الشهري للسعر القاعدي.

أولا: الأسعار القاعدية لحساب الإتاوة

الأسعار القاعدية لحساب الإتاوة والضريبة والرسوم بموجب قانون رقم 07/05 هي معدلات الشهر الميلادي السابق للشهر المطالب تسديد مستحقاته:

1- الأسعار عند ميناء الشحن (FOB)[2]، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة للبترول، الغاز البترول المميع، والبوتان والبروبان المنتجة في الجزائر.

2- الأسعار عند ميناء الشحن (FOB)، التي تنشرها مجلة متخصصة ذات شهرة مؤكدة، أو في غياب نشرية للأسعار المعلنة من الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط)، للمكثف المنتج في الجزائر. وتبين هذه ا□لات في العقد.

[1]- الجريدة الرسمية، **قانون المحروقات رقم 05-07**، المادة 84، ص 24.

[2] FOB :Free On Board : تعني أن المستورد يتحمل مسؤولية البضاعة بعد تحميلها على ظهر السفينة وبالتالي يجب عليه أن يدفع تكلفة التأمين من لحظة شحن البضائع من ميناء الإقلاع، حيث لا يشمل سعر البضاعة تكلفة النقل والتأمين.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ثانيا: نسب الإتاوة وطريقة دفعها

بموجب قانون رقم 07/05، تتحدد نسب الإتاوة على حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد لا يمكن أن تقل عن المستويات المذكورة في الجدول المبين أدناه:

الجدول رقم (2-2): معدلات الإتاوة على أساس معدل شهري للإنتاج

ب.م.ب: البرميل المعادل للبترول

المنطقة / معدل الإنتاج لكل عقد	أ	ب	ج	د
من 00 إلى 20.000 ب.م.ب/يوميا	%5.5	%8	%11	%12.5
من 20.001 إلى 50.000 ب.م.ب/يوم	%10.5	%13	%16	%20
من 50.001 إلى 100.000 ب.م.ب/يوميا	%15.5	%18	%20	%23
أكثر من 100.000 ب.م.ب/يوميا	%12	%14.5	%17	%20

المصدر: قانون المحروقات رقم 05-07، مرجع سبق ذكره، المادة 85، ص 25.

- يتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج،
- ويتم تسديدها إما عيناً أو نقداً أو عن طريق أي وسيلة أخرى للدفع المرخص. في حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد بالألف (01‰) مقابل كل يوم تأخير.[1]

وتعتبر الإتاوة كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية من أجل احتساب الضريبة التكميلية على الناتج.

الفرع الثالث : الرسم على الدخل البترولي :

- يسدد المتعامل الرسم على الدخل البترولي شهريا، والمتمثل في "قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخصة سنوياً ".

- تساوي القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن منذ بداية استغلال المحروقات الناتج عن كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة .

نسب الرسم على الدخل البترولي وطريقة دفعه لحساب الرسم على الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول التالي:

[1]- قانون المحروقات رقم 05-07، **مرجع سبق ذكره**، المادة 92، ص 28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (2-3): نسب الرسم على ال

القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن المعبر عنها بـ 910 دينار جزائري كما هي محددة في المادة 86	الحد الأول ح1	70
	الحد الثاني ح2	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي (ر.د.ب)	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70

المصدر: قانون المحروقات رقم 05-07، مرجع سبق ذكره، المادة 87، ص 26.

يتم تحيين الحدين (ح1 وح2) الواردين في الجدول أعلاه حسب الصيغة التالية:

سعر الصرف المتوسط عند البيع لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق كل تسديد، الذي ينشره البنك الجزائري، مقسما على سبعين (70) ومضروبا في كل حد مبين في الجدول أعلاه.

يتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن كما يلي:

- عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الأول.
- وعندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أكبر من الحد الثاني، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني.
- أما عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن تفوق الحد الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه يتم استعمال الصيغة الآتية لحساب نسبة الرسم على الدخل البترولي:

$$\text{النسبة المئوية ر.د.ب (\%)} = 30 + (\text{ق.م-ح1}) \frac{40}{ح_2 - ح_1}$$

يدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بسنة مالية بـ 12 شهراً تسديداً مؤقتاً يساوي تسبيقات على الرسم المستحق لتلك السنة المالية. وتدفع هذه التسبيقات دون إعذار قبل 25 من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه عن طريق أي وسيلة للدفع المرخص به.

- في حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد بالألف (01%) مقابل كل يوم تأخير.[1]

ويعتبر الرسم على الدخل البترولي كلفة قابلة للحسم من القاعدة الجبائية من أجل احتساب الضريبة التكميلية على الناتج .

[1]- قانون المحروقات رقم 05-07، **مرجع سابق** ، المادة 94، ص 28.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الرابع: الضريبة التكميلية على الناتج (ض.ت

يخضع كل شخص يكون طرفاً في العقد لضريبة تكميلية على الناتج (ض.ت.ن) محسوبة على حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات (ض.أ.ش) حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الإهتلاك المنصوص عليها في هذا القانون. ولهذا الغرض، يمكن أي شخص أن يجمع نتائج كل نشاطاته بالجزائر، موضوع هذا القانون.

تدفع الضريبة التكميلية على الناتج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لناتج السنة المالية. في حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد بالألف (01%) مقابل كل يوم تأخير.[1]

الفرع الخامس:الضرائب العامة

ويطلق عليها أيضاً الضرائب المشتركة وتتمثل في :

1- الرسم على النشاط المهني: ويطبق على الأنشطة التالية :

- أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب،
- أنشطة تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة وفصل الغاز عن البترول والمستخرج من الآبار،

ويقدر هذا الرسم بـ 2% من رقم الأعمال للأنشطة السالفة الذكر خارج الرسم على القيمة المضافة.

2- الضرائب المطبقة على الأجور: و تتكون من الضريبة على الدخل الإجمالي.

- الضرائب على الدخل الإجمالي: تطبق هذه الضريبة حسب سلم ضريبي محصور بين 0 % إلى 40 % ويتحملها الأجير.

✓ **أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 10/06 المعدل و المتمم للقانون 07/05** : [2]

1- خضوع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج (ض.ت.ن) تحدد بنسبة 30%.

2- الاستفادة من نسبة تخفيض للضريبة التكميلية على الناتج بـ 15 %لكل شخص يشارك في العقد و يستثمر في النشاطات المتعلقة بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات وفي نشاطات الصناعة البترولية التحتية. وذلك حسب نص المادة 88 .

3- قيمة إنتاج المحروقات المستخرجة من المكمن أو المكامن المدرجة في مساحة الاستغلال تساوي (منتوج كميات المحروقات الخاضعة للإتاوة بالأسعار القاعدية المحددة في المادة 90) ناقص (تعريفة النقل بالأنابيب بين نقطة القياس وميناء الشحن الجزائري أو الحدود الجزائرية التي تصدر منها) .

4- يطبق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة بالمؤسسة عندما يتجاوز سعر البرميل 30 دولار وتبلغ نسبته ما بين 05 % إلى 50 % .

[1] - قانون المحروقات رقم 05-07، **مرجع سابق** ، المادة 95، ص 28.
[2] الجريدة الرسمية، **قانون المحروقات 10/06 المعدل والمتمم للقانون 07/05** ،عدد 48 ،ص 10.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

5- كما تطبق رسوم أخرى تتمثل في :

رسم حرق الغاز : يسدد المتعامل رسما خاصا غير قابل للحسم قدره 8000 دج لكل الف (م3 ع)،

إتاوة استعمال الأملاك العمومية لاقتطاع الماء بمقابل: يسدد المتعامل رسما خاصا غير قابل للحسم قدره 80 دج لكل (م3) مستعمل ،وذلك حسب المادة 53 .حيث تحددها اتفاقية مبرمة بين وكالة (ألنفط) ووكالة الحوض الهيدروغرافي (ABH).

المطلب الثالث : تطور إيرادات الجباية البترولية :

لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية البترولية ،إذ تتسم هذه الأخيرة بتقلباتها الكثيرة وهو ما يظهر في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-1) : تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر في الفترة بين 1970-2011

الوحدة مليون دج

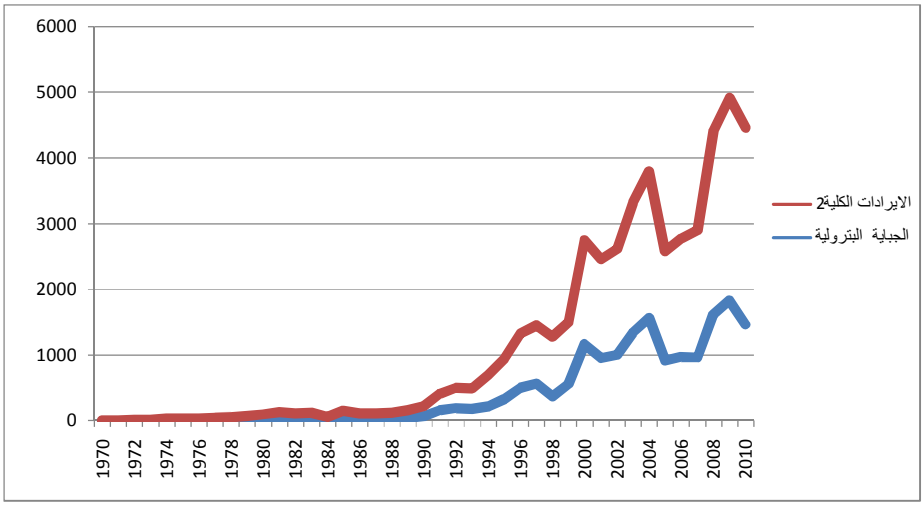

المصدر : من معطيات الملحق رقم (2-1)

من خلال الشكل رقم(2-4) نستخلص النقاط التالية :

1- سجلت الجباية قيم ضئيلة جدا غداة الاستقلال ،إذ بلغت 243[1] مليون دينار في سنة 1962 وارتفعت إلى 447 مليون دينار سنة 1965 ، ويرجع هذا الضعف في العائدات إلى مواصلة تطبيق القانون البترولي الصحراوي الهادف إلى تمييز المؤسسات الفرنسية .

[1] ارجع الملحق رقم (2-1)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2- أما في السبعينات فعرفت الجباية البترولية انتعاشا، إذ قدر
وهذا راجع إلى تأميم قطاع المحروقات في 1971 وارتفاع أسعار البترول في 1973 (الأزمة) ،وواصلت أسعار النفط ارتفاعها نتيجة حرب إيران والعراق 1978 .

3- في فترة الثمانينات ،بعد لانخفاض الحاد لأسعار النفط إبان الأزمة العكسية لعام 1986،تحسنت الأوضاع الجباية البترولية أين سجلت قيمة 21439 مليون دينار جزائري ،وارتفعت إلى قيمة 24100 في سنة 1988،تقدر بـ 12.41% ومعدل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بـ23.90% سنة 1986الى 25.77% سنة 1988 .

4- أما في فترة التسعينات فقد عرفت إيرادات الجباية البترولية تذبذبا بين الارتفاع في 1990-1992 وهذا راجع إلى حرب الخليج الثانية ،والانخفاض في سنة 1993 ، ثم عاودت عائدات الجباية البترولية الارتفاع في الفترة بين 1994-1997 قبل أن تعاود الانخفاض في سنة 1998بسبب انخفاض أسعار البترول الناتج عن أزمة دول شرق أسيا، قبل أن ترتفع بنسبة 47.89% سنة 1999 .

5- أما خلال الفترة من 1999 إلى 2011 فقد عرفت الجباية البترولية نموا ايجابيا مستمرا ، حيث قدرت الجباية سنة 1990 بـ 560116 ووصلت سنة 2008 إلى 4003 مليون دينار جزائري ، وهذا نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار البترول ،كما ساهم القانون الجديد لقطاع المحروقات 07/05 الذي تضمن ضرائب ورسوم جبائية جديدة ونظام جبائي أكثر تحررا .[1]

المبحث الثاني: صندوق ضبط الموارد كنموذج لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك إن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعا قياسيا منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى أكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008 ، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للبترول المستفيد الأول من الطفرة البترولية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي ، إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض مؤشراتها الاقتصادية على غرار تسجيل موازين المدفوعات. بالإضافة إلى الموازنة العامة فوائض معتبرة باعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم هذه الدول ، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه المداخيل أنشأت معظم الدول المصدرة للبترول صناديق للنفط بهدف استثمار أو ادخار أو استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية أو سداد مديونيتها الخارجية ، وتعد الجزائر من بين هذه الدول من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد ابتداء من سنة 2000.[2]

[1] مخلفي أمينة ، مرجع سابق ،ص ص 287-290
[2] بوفليح نبيل ولعاطف عبد القادر ،**فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر** ،مداخلة منشورة ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2008،ص 2

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الفرع الأول:ماهية صندوق ضبط الموارد :

1- مفهوم صندوق ضبط الموارد :

هو صندوق يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة ،وينتمي إلى حسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى الحسابات التخصيص الخاص ،ويمتاز باستقلاليته عن الموازنة العامة للدولة أي أنه لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة ، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (البرلمان).[1]

وتم تأسيسه بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 ، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1231.2 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة .

حيث حدد قانون المالية التكميلي نوع و أهداف ومجال عمل قانون المالية قبل أن تدخل عليه تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال كل من قانون المالية لسنة 2004 وقانون المالية التكميلي لسنة 2006.

2- مصادر تمويل الصندوق :

- فائض قيمة الجباية البترولية الناتجة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية .
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق .

3- وظائف الصندوق :

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات قانون المالية .
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن ان تكون اقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية .
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق :

*تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها .

* التسديد المسبق للمديونية العمومية .

4- **تسيير الصندوق** :إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق .

5- **أهداف الصندوق** : بعد أن كانت أهدافه مقتصرة على تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بالإضافة الى تخفيض المديونية العمومية في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي ليصبح تمويل عجز الميزانية دون إن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

[1] بوفليح نبيل ، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** ،نفس المرجع السابق ،ص85 (بتصرف)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم(2-4) : تطور وضعية صندوق ضبط الموارد

الوحدة :مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الصندوق في نهاية السنة	0	232.17	171.5	279.97	320.8	721.6
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الصندوق في نهاية السنة	1842.6	3700	4280	4300	4800	5500

المصدر : ،من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير قوانين المالية لوزارة المالية(2000-2012).

الفرع الثاني: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد

إن تسجيل الجزائر فوائض مالية معتبرة من جراء ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية مقارنة بالأسعار السائدة خلال فترة التسعينات من القرن العشرين ، من أهم الأسباب و الدوافع التي أدت إلى إنشاء هذا الصندوق ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

1- **دوافع داخلية** :قبل تحديد واستنتاج الدوافع الداخلية لإنشاء هذا الصندوق يتطلب علينا أولا دراسة الفترة التي سبقت إنشاءه (1996-2000) وهذا من خلال دراسة هيكلة الاقتصاد الجزائري باعتباره يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(2-5) :مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات خلال الفترة (1996-2000) **الوحدة :%**

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة قطاع المحروقات من PIB	28.6	29.6	23	27.8	39.4
نسبة الجباية البترولية من إيرادات الموازنة العامة للدولة	63	63.96	54.98	61.89	76.87
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	95.44	95.34	96.36	96.62	97.27

المصدر: IMF Country report ,ALGERIA statistical appendix,2001-2005

من خلال الجدول رقم(2-6) يتبين أن تأثير قطاع المحروقات يقوم على 3 مستويات :

- تأثير قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي :إن قطاع المحروقات سيشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع خلال الفترة (1996-2000) 29.68% مع العلم أن سنة 2000 سجلت أكبر نسبة وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة التي ما فتئ يسجلها القطاع من سنة إلى أخرى مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة : إن معطـ
لإيرادات الدولة ، إذ بلغت نسبتها 64.12% كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة ،مما يعني أن موازنة الدولة العامة تتأثر بشكل كبير بالتغييرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي .
- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات : تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر ، باعتبار أن صادرات هذا القطاع تمثل نسبة 96.2% كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة ، وبما أنّ الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات يمكن القول أن أداء هذا القطاع يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات.

من خلال ما سبق ذكره يظهر أن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الموارد تتمثل أساسا في رغبة الحكومة الحفاظ على استقرار الموازنة العامة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية ومن ثم التخفيف من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار المحروقات .[1]

2- **دوافع خارجية** :يمكن تلخيصهما في دافعين أساسيين :

أ- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية :تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثيرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول البترولية من بينها الجزائر لصدمات ايجابية أو سلبية حسي مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2-6)تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط خلال الفترة (1996-2000)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
متوسط سعر البرميل من البترول الجزائري – صحارى- دولار أمريكي	21.7	19.5	12.9	18	28.5
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	4.13	5.69	1.51	3.36	12.31
رصيد الموازنة العامة (مليار دينار جزائري)	100.1	81.5	101.2-	11.2-	400

المصدر: IMF country report ,Alegria statistical appendix,2001-2005

من خلال الجدول رقم (2-7) ،يظهر مدى التقلبات الحادة التي تميز أسعار النفط ، ففي هذه الفترة تعرضت الجزائر لصدمتين إحداهما ايجابية والأخرى سلبية ،الأولى كانت بين سنتي 1997-1998 إثر انخفاض سعر بترول

[1] بوفليح نبيل ، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** ، مقالة منشورة ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،2010 ص 83

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

صحارى إلى 12.9 دولار بعد أن كان 19.5 دولار في الفترة بقيمة 101.2 مليار دينار جزائري .ام الثانية فكانت في سنة 2000 اثر ارتفاع أسعار البترول الجزائري من 12.9 إلى 28.5 دولار مما أدى تسجيل فائض قياسي في الموازنة العامة بقيمة 400 مليار دينار جزائري .

أمام هذا الواقع وفي ظل عدم التأكد الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والطويل قررت الحكومة استحداث صندوق خاص يعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الايجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي انهيار قد يمس أسعار النفط مستقبلا .

ب- رواج فكرة إنشاء صناديق النفط بين معظم الدول البترولية :تعد تجربة الجزائر من خلال إنشائها لصندوق البترول (صندوق ضبط الموارد) التجربة الأحدث في هذا المجال إذا ما قورنت بتجارب بعض الدول النفطية ، حيث نجد أن بعض الدول قد قامت بتأسيس صناديق النفط خلال فترات الستينات و السبعينات من القرن العشرين وذلك ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (2-7) : فترات إنشاء صناديق النفط في بعض الدول البترولية

البلد	اسم الصندوق	سنة إنشاء الصندوق
الكويت	صندوق الاحتياطات العامة	1960
	صندوق الأجيال القادمة	1976
الإمارات العربية المتحدة	هيئة أبو ظبي للاستثمار	1976
النرويج	Gouvernement pensions fund	1990
ماليزيا	Khazanah nasional	1993
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	2000
روسيا	صندوق الاستقرار لروسيا الفدرالية	2000
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	2000
كازاخستان	صندوق النفط الوطني	2000
قطر	هيئة قطر للاستثمار	2005

المصدر : بوفليح نبيل ، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مقالة منشورة ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010 ص 83.

من خلال الجدول رقم (2-8) ،يظهر أن هناك عديد الدول التي سبقت الجزائر في مجال إنشاء صناديق النفط على غرار :الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ،النرويج وماليزيا .وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية ، كما أن تعدد

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

تجارب مختلف هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من ا
والكويت .[1]

المطلب الثاني : دور صندوق ضبط الموارد في الإنعاش الاقتصادي

في ظل تراكم الأموال على صندوق ضبط الموارد نظرا للتزايد المستمر لأسعار البترول والارتفاع المستمر للعائدات المتأتية من الجباية البترولية ، كان لزاما على الدولة استغلال هذه الفوائض بالموازاة مع استعمالها في تسديد الديون الخارجية ،استغلالها في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر من خلال تبني برامج تنموية اقتصادية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي بين عامي 2001 -2004 والبرنامج التكميلي في لفترة الممتدة بين عامي 2005-2009.[2]

هذه البرامج التي سعت من خلالهم الدولة إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال التمويل بموجودات صندوق ضبط الموارد .

الفرع الأول :برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري ، النقل ، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق تنمية محلية مستدامة. وتميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية ، وتجسد ذلك في انجازات عديدة نذكر منها :[3]

أولا : دعم النشاطات الإنتاجية :حيث خصص لهذا الجزء من البرنامج مبلغ 74.5 مليار دج

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية : خصص له غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج.

ثالثا :تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي :حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـ 210.5 مليار دج

رابعا : تنمية الموارد البشرية:تقدر تكلفة هذا البرنامج بـ 90.3 مليار دج ، وتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي : (التربية الوطنية 27 مليار دج)(التكوين المهني 9.5 مليار دج)(التعليم العالي 18.9 مليار دج)(البحث العلمي 12.38 مليار دج)(الصحة والسكان 14.7 مليار دج)(الشباب والرياضة 4 ملايير دج)(الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج)(الشؤون الدينية 1.5 مليار دج).[4]

1 بوفليح نبيل ، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، نفس المرجع السابق ،ص 5
2 كريم زرمان ،**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009** ،أبحاث اقتصادية وإدارية ،المركز الجامعي خنشلة ،2010،ص 200(بتصرف)[2]
3 كريم زرمان ، **نفس المرجع السابق** ، ص 201-207 (بتصرف).
4 زرنوح ياسمينة ،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية -** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2006 ،ص ص 176- 178.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ويمكن تلخيص أهم ما نتج عن هذه البرنامج من خلال دراسة

الجدول رقم (2-8):مؤشرات نمو الناتج المحلي الخام 2001-2004

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الخام (مليار دينار)	4227	4522	5252	6149
نمو الناتج المحلي الخام%	2.7	4.7	6.9	5.2
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (مليار دينار)	2688	2979	3268	3660
نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات%	5.4	5.3	5.9	6.2

المصدر :محمد مسعي ،سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو ،مجلة الباحث ،عدد10/2012 ،ص 158 (بتصرف)

* من خلال الجدول رقم (2-8) يظهر النمو المتزايد للناتج المحلي الخام ،حيث وصل إلى أعلى مستوى له سنة 2003 إذ بلغ 6.9 % مقارنة مع سنة 2001 مسجلا ادني مستوى له خلال الفترة ، في المقابل يشهد نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات تحسنا ملحوظا بالرغم من عدم مقارنته مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

الجدول رقم (2-9):مؤشر نمو الناتج المحلي الخام للفرد 2001-2004

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
عدد السكان (مليون نسمة)	30.879	31.357	31.848	32.364
النمو السكاني %	-	1.5	1.5	1.6
الناتج المحلي الخام للفرد(ألف دينار)	132	141	159	181
سعر الصرف (دج/دولار)	77.26	79.68	77.34	72.06
الناتج المحلي الخام للفرد (بالدولار)	1711	1771	2522	3074

المصدر :محمد مسعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 158 (بتصرف)

*يلاحظ من خلال الجدول اعلاه التطور المستمر للناتج المحلي الخام للفرد ،حيث انتقل من 1711دولار سنة 2001 إلى 3074 سنة 2004.

الجدول رقم (2-10):مؤشر نمو مختلف القطاعات 2001-2004 الوحدة :%

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1.6-	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	1.3-	19.7	3.1
الصناعة	2.0	2.9	1.5	2.6
الأشغال العمومية والبناء	2.8	8.2	5.5	8.0
الخدمات	6.0	5.3	4.2	7.7

المصدر :محمد مسعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 159 (بتصرف).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

من خلال الجدول رقم (2-10) يلاحظ التذبذب في نمو م
الصناعي الذي يعتبر نقطة ضعف الاقتصاد الوطني خارج المحروقات إذ سجل نمو متواضعا خلال الفترة 2001-2004 تراوح بين 2% و 2.9%.

نتائج البرنامج :

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار مها حوالي 30 مليار دولار من الإنفاق الحكومي؛
- تراجع البطالة إلى 24% بعدما كانت 29%.
- انجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم عدد كبير من المساكن.

في مقابل ذلك فان ديون لجزائر الخارجية انخفضت من 28.3مليار دولار إلى 22 مليار دولار .[1]

الفرع الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي(2005-2009): حيث يمكن لنا تلخيص المؤشرات في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-3) البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

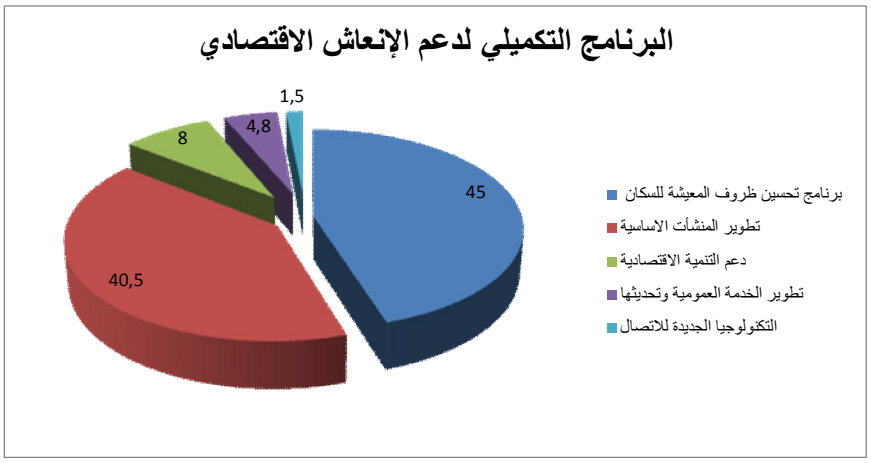

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة ص 6-7[2]

ركزت الحكومة في هذا البرنامج على مواصلة الجهود لإنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط وقد ظهر هذا الإصلاح في المجال الاقتصادي من خلال :

أولا: تحسين إطار الاستثمار[3]

ثانيا : النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد :وقد تجلى هذا من خلال :

1- تثمين الثروات الوطنية وتطويرها ؛

[1] كريم زرمان ، **نفس المرجع السابق** ، ص ص 204-205
[2] انظر الملحق (2-2)
[3] زرنوح ياسمينة، **نفس المرجع السابق**، ص 203

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

2- سياسة بيئة الإقليم ؛

3- الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة .

ويمكن تلخيص أهم ما نتج عن هذه البرنامج من خلال دراسة تطور المؤشرات التالية:

الجدول رقم (2-11): مؤشرات نمو الناتج المحلي الخام 2005-2009

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الخام (مليار دينار)	7561	8514	9362	11069	10017
نمو الناتج المحلي الخام%	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
الناتج المحلي الخام خارج المحروقات (مليار دينار)	4130	4551	5076	5816	6572
نمو الناتج المحلي الخام خارج المحروقات%	4.7	5.6	6.4	6.1	9.3

المصدر :محمد مسعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 158 (بتصرف).

* من خلال الجدول السابق يظهر النمو المتذبذب للناتج المحلي الخام ،حيث وصل إلى أعلى مستوى له سنة 2005 بارتفاع بنسبة 5.1% قبل أن يعرف اقل نسبة نمو في السنة الموالية خلال فترة الدراسة .

الجدول رقم (2-12): مؤشر نمو الناتج المحلي الخام للفرد2005-2009

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكان (مليون نسمة)	32.906	33481	34096	34591	35268
النمو السكاني %	1.6	1.7	1.8	1.4	1.9
الناتج المحلي الخام للفرد(ألف دينار)	225	249	264	306	270
سعر الصرف (دج/دولار)	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63
الناتج المحلي الخام للفرد (بالدولار)	3074	3499	3809	4746	3720

المصدر :محمد مسعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 158 (بتصرف).

من خلال الجدول رقم (2-12) يلاحظ النمو المتواصل للناتج المحلي الخام للفرد مسجلا أعلى مستوى له في الفترة بين 2001-2009 عام 2008 بقيمة 4746 دولار للفرد .

الجدول رقم (2-13) : مؤشر نمو مختلف القطاعات 2001-2004 الوحدة :%

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-6.0
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3	6.5
الصناعة	2.5	2.8	0.8	4.4	4.7
الأشغال العمومية والبناء	7.1	11.6	9.8	9.8	9.2
الخدمات	6.0	6.5	6.8	7.8	6.8

المصدر :محمد مسعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 159 (بتصرف).

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجدول رقم (2-14): مؤشر نمو ا

المؤشرات / السنوات	2006	2007	2008	2009
اليد العاملة النشطة المشغلة (مليون شخص)	8.5	8.7	9.1	9.4
الناتج المحلي الخام/اليد العاملة ن المشغلة (ألف دينار)	984	1035	1.165	1.013

المصدر :محمد مسعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 159 (بتصرف).

يلاحظ من خلال الدول النمو المتزايد لمعدل العمالة النشطة خلال الفترة 2006-2009.

المطلب الثالث :صندوق ضبط الموارد ومدى تحقيقه للأهداف المنشأة من اجله:

سعت الدولة عند إنشاء صندوق الضبط الموارد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها تمويل عجز الموازنة ،احتواء الفائض من الجباية البترولية (الفرق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي) والهدف الخارجي هو تسديد الديون الخارجية ،ولمعرفة مدى نجاح الصندوق في تحقيق هذه الأهداف يتطرق إلى كل هدف على حدا :

1- دور الصندوق في تخفيض حجم المديونية الخارجية :لدينا الجدول التالي يبين تطور الدين لخارجي للجزائر في الفترة قبل وبعد إنشاء الصندوق .

الجدول رقم (2-15): تطور الدين العمومي الخارجي للجزائر خلال الفترة 1998-2011

الوحدة : مليار دولار

السنوات	قيمة الدين الخارجي
1998	30.47
1999	28.31
2000	25.26
2001	22.57
2002	22.64
2003	23.35
2004	21.82
2005	16.4
2006	15.5
2007	5.573
2008	-
2009	5.687
2010	5.681
2011	4.405

المصدر :المعطيات من تقارير بنك الجزائر (2000-2012)

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

إن تحليل معطيات الجدول رقم(2-15) نجد أن

2011 من أكثر من 30 مليار دولار إلى ما يقارب 4 مليار دولار ، وهذا الانخفاض راجع إلى تبني الحكومة خيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر إلى الفوائض المالية التي حققتها سنة 2000،كما استعملت الحكومة موارد الصندوق لسداد وتخفيض حجم المديونية الخارجية حيث وصلت مجموع الاقتطاعات الموجهة أساسا إلى لسداد الدين الخارجي إلى أكثر من 2200مليار دينار جزائري خلال الفترة الممتدة بين 2000-2009 ،خاصة الفترة 2004-2006 التي سجلت اكبر اقتطاعات نظرا لقيام الحكومة بالسداد المسبق للديون.

2- دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة :

لم تلجأ الدولة في الخمس سنوات الأولى بعد إنشاء الصندوق إلى اقتطاع مبلغ من اجل تمويل عجز الموازنة وهذا راجع إلى رغبة الدولة استعمال موارد الصندوق فقط في حالة انهيار أسعار البترول ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار .

ابتداء من سنة 2006 بدأت الحكومة اقتطاع مبلغ 91.53 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة وهذا بعد إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة ، ولجأت الحكومة إلى هذه الخطوة بعد تأكدها من ثبات أسعار البترول على المدى المتوسط .

يتجلى مما سبق ذكره أن صندوق ضبط الموارد قد حقق جزءا كبيرا من الأهداف التي أنشئ من أجلها رغم استغلال جزء بسيط من موارده ، وهو ما يحتم على الدولة إضافة أو تحديد أهداف الصندوق خاصة بعد الانخفاض الكبير لحجم المديونية وبالتالي استغلال موارد الصندوق في تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر وهو ما نجح فيه الصندوق من خلال تموينه للعجز في رصيد الموازنة العامة الناتج عن للبرنامجين التنمويين (برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي خصص له مبلغ 7 ملايير دولار ، والبرنامج التكميلي في دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2009 الذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار أمريكي .[1]

المطلب الرابع:تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في توظيف مداخيل الثرة البترولية مقارنة مع تجربة النرويج :

لتقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر يجب أن لا يتم بمعزل عن تجارب البلدان السباقة في هذا المجال، ومن خلال ذلك سنحاول استخلاص مزايا ونقائص الصندوق في الجزائر.

وتعد تجربة النرويج من أهم التجارب الناجحة في مجال صناديق النفط حسب رأي خبراء صندوق النقد الدولي ،مع العلم إن صندوق النفط في النرويج تم تأسيسه سنة 1990 ويمكن تلخيص هذه التجربة في النقاط التالية :

[1] بوفليح نبيل ، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** ، ص ص86-88

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

1- **أهداف الصندوق** :تتمثل في :

- الحفاظ على الثروة البترولية للمستقبل مع التوزيع العادل لها بين الأجيال؛
- تحويل الثروة البترولية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المخاطرة/العائد؛
- حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للمداخيل البترولية والحفاظ على توازنها في المدى البعيد

2- **إيرادات الصندوق** :

- استقبال جميع مداخيل الثروة البترولية المحولة من طرف الحكومة ؛
- العوائد المحققة نتيجة الاستثمار في القيم المنقولة عبر الأسواق العالمية.

3- نفقات الصندوق :

- تحويل جزء من المداخيل البترولية نحو الموازنة العامة للدولة (يتم تحويل 4%سنويا من المداخيل البترولية) ؛
- استثمار ما تبقى من موارد الصندوق في شكل أصول مالية خارج البلاد .

4- دوافع استثمار أصول الصندوق في الخارج :

- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التدخل الذي قد يحصل بينها وبين الصندوق من حيث الأهداف والوظائف ؛
- تجنب التأثيرات السلبية الناتجة عن ارتفاع المداخيل البترولية على الاقتصاد النرويجي والمتمثلة أساسا في ارتفاع سعر صرف العملة ،انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن ، توجه الموارد المالية نحو القطاع البترولي وهي التأثيرات المسماة بالمرض الهولندي.
- تحقيق أكبر عائد بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للحكومة الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة .
- الاستثمار في الأصول المالية يسمح للحكومة بالحصول على السيولة النقدية بأقل مدة ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية .[1]

5- طريقة استثمار أصول الصندوق : إن استثمار أصول الصندوق في الخارج يتم على النحو التالي :

60% من أصول الصندوق يتم استثمارها في شكل سندات موزعة على النحو التالي :

- 35% في السوق المالي الأمريكي ؛
- 55% في الأسواق المالية الأوروبية؛
- 10% في الأسواق المالية لأسيا وأقيانوسيا .

40% من أصول الصندوق مستثمرة في شكل أسهم موزعة على الشكل التالي :

- 50 %في الأسواق المالية الأوروبية ؛

[1] بوفليح نبيل ، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** ،ص89-90

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- 50% في السوق المالي الأمريكي .

إجمالا فإن أصول الصندوق مستثمرة على شكل أسهم وسندات في 27 دولة منقدمة منها 6 بلدان مصنفة ضمن الدول المصنعة حديثا تم إضافتها سنة2001 إلى قائمة الدول التي يستثمر فيها الصندوق ،ولتجنب مخاطر استثمار أصول الصندوق في شكل أسهم تم تحديد نسبة 3% كحد أقصى لمساهمة الصندوق في رأسمال أي شركة ، كما حددت أجال السندات التي يمكن للصندوق أن يستثمر فيها بين 3 و7 سنوات .

وفيما يخص الرقابة على الصندوق فبالإضافة إلى الرقابة الداخلية التي يخضع لها الصندوق على مستوى الهيئة المكلفة بالتسيير (البنك المركزي àوالهيئة المالكة للصندوق (وزارة المالية) فان الصندوق يخضع كذلك لرقابة صارمة من طرف البرلمان النرويجي من خلال التقارير الدورية المقدمة من طرف وزارة المالية ويعتبر البرلمان الجهة الوحيدة المخول لها صلاحية تعديل القواعد المسيرة للصندوق كما لا يمكن للحكومة التصرف في موارد الصندوق دون موافقة البرلمان ،ولإضفاء مزيد من الشفافية على الصندوق يقوم البنك المركزي بصفته مسير الصندوق بأعداد تقارير فصلية يتم عرضها لجمهور من خلال صفته على الموقع الالكتروني للبنك.

من خلال تجربة النرويج يمكن استخلاص بعض النقائص والمعوقات التي تحول دون تطوير كفاءة الصندوق نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16):نقائص ومعوقات صندوق ضبط الموارد في الجزائر

المتغيرات	التحليل
هيكل الصندوق	إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي يعتبر حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والوظائف العامة الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خاصة خلال فترات ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.
محدودية مجال عمل الصندوق	إن تركيز مجال عمل الصندوق على المستوى الداخلي (استغلاله في تحقيق تنمية محلية مستدامة)واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة ،وبالتالي حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها من استثمارها في الأسواق المالية.
اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات البترولية	يعرض الصندوق لصدمات سلبية خطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة مم يعني أن صندوق ضبط الموارد في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار البترول .
الإشراف على الصندوق	إن انفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير موارد الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق مم يؤدي إلى تدني كفاءة استغلال الصندوق بالنظر إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

كما نستخلص من تجربة النرويج بعض الاقتراحات للتحس

لجدول التالي :

الجدول رقم (2-17):اقتراحات لتحسين كفاءة و أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر

المجال	التحليل
أهداف الصندوق	تعديل أهداف الصندوق لتتوافق مع الإستراتيجية الجديدة للحكومة من خلال استغلال موارد الصندوق واستثمارها في النهوض بالاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الإنتاجية من اجل التنويع في الصادرات طبعا مع المحافظة على الأهداف القديمة (تسديد الديون الخارجية ،المحافظة على حقوق الأجيال القادمة).
هيكل الصندوق	تعديل هيكل الصندوق من خلال فصل هذا الأخير عن الخزينة العمومية وجعله هيئة مستقلة تخضع لرقابة البرلمان ، وتقسيمه إلى مجموعة مصالح كل مصلحة خاصة بهدف معين .
شفافية الصندوق	زيادة شفافية الصندوق بإصدار تقارير فصلية عن موجودات الصندوق ،كما يجب أن يتم الحصول على موافقة البرلمان في استخدامات موارد الصندوق .

المصدر :من إعداد الطالب ، بالاعتماد على معطيات الدراسة .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خلاصة الفصل :

يعتبر صندوق ضبط الموارد الجزائري و الذي تم إنشاءه سنة 2000 ،من أهم القرارات التي تم اتخاذها في قطاع المحروقات ، عمل هذا الصندوق الذي يتم ضخ جميع الفوارق بين السعر الحقيقي للبترول والسعر المرجعي،علما أن الميزانية المالية تبنى على أساس السعر المرجعي .

حقق هذا الصندوق جزءا هاما من الأهداف التي كانت مسطرة له وقت إنشاءه ،لاسيما فيما يتعلق بتسديد الديون الخارجية وتمويل العجز في الموازنة العامة ،كما أظهر قدرته على تمويل البرامج التنموية الاقتصادية من بينها برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 2001-2009 ، وهو ما يفتح الباب واسعا أمام استغلال هذا الصندوق من خلال الموارد الموجودة فيه لهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المحلية المستدامة طبعا مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة .

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الخاتمة

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

خاتمة عامة

إن المكانة التي تبوأتها الجباية البترولية في اقتصاديات الدول المنتجة جعلت منها أداة اقتصادية وسياسية تبنى عليها سياسات ،استراتيجيات وبرامج تلك الدول ، وهذا راجع إلى تمثيلها نسبة كبيرة من الإيرادات الكلية ،وكذا تمويلها للخزينة العمومية كما هو الحال في الجزائر على غرار عديد الدول .

فالجباية البترولية هي ضرائب مفروضة على الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص استغلال باطن الأرض في مرحلتي البحث والإنتاج،تختلف من دولة إلى أخرى حسب نظرة تلك الدول إليها ، فالجزائر مثلا التي تعتبر بلد ذا اقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات ،تسعى إلى الاستغلال الأمثل والاستفادة القصوى من الجباية البترولية وهذا ما تجلى في التغير المستمر لطريقة تحصيلها ونوعية الضرائب الموجودة فيها مع تغير القوانين والتشريعات منذ تأميم قطاع المحروقات إلى يومنا هذا لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم ولزيادة حصيلة الجباية البترولية.

وقد واكب هذا التغير في القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المحروقات في الجزائر، رغبة لدى الشركات الاستثمارية الكبرى في تعويض الضرائب والرسوم المفروضة عليهم في مرحلتي البحث والإنتاج، من خلال زيادة إنتاجها وهو ما يؤدي إلى استنزاف الثروة الباطنية ،وفي هذه الفترة كان مفهوم التنمية المستدامة يتطور بمرور الوقت ، فبعد إصدار نادي روما لتقريره حول (حدود التنمية)عام 1972 الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، وان استمرار تزايد معدلات الاستهلاك فان الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل ، وان استنزاف الموارد البيئية المتجددة وغير المتجددة يهدد المستقبل .مرورا بعديد مؤتمرات الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة وعدد من المنشورات والتقارير في محاولة تعريف التنمية المستدامة إلى غاية 1992 حيث برزت فكرة التنمية المستدامة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية .

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن ظهور وتطور مفهوم التنمية المستدامة جعل الدول المنتجة تفكر في إدامة الاستفادة من هذه الثروة وضمان حقوق الأجيال القادمة ،من خلال إيجاد طريقة للتعامل الأمثل للفوائض البترولية لكل سنة ، وهذا ما حصل في العديد من الدول من خلال إنشاء صناديق للنفط ،اختلفت تسمياتها ولكن مصدرها ومبدأها كان موحدا ألا وهو ضخ كمية معتبرة من عوائد الجباية البترولية في هذا الصندوق . فيما يتعلق بالجزائر، فقد أوكلت إلى صندوق ضبط الموارد المنشأ في سنة 2000 مهمة استيعاب الفائض بين السعر الحقيقي والسعر المرجعي ،هذا الأخير الذي تبنى على أساسه الميزانية المالية ،واستغلال موارد هذا الصندوق في تمويل عجز الميزانية إضافة إلى تمويل مشاريع وبرامج تنموية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ومن ثم ومن خلال هذه الدراسة فقد وصلنا إلى إثبات الفرضيا

- للجباية البترولية الدور الهام والبارز في تمويل الموازنة العامة للدولة ، إذ مثلت في أغلب الفترات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أكثر من 50 بالمائة من الإيرادات الكلية للدولة .كما هو الحال مع نفقات الدولة ،إذ بلغت نسبة تبعية النفقات العامة لإيرادات الجباية البترولية في بعض السنوات (2003،2000 و2004)أكثر من 70 بالمائة ، مم يؤكد اعتماد الجزائر في تغطية نفقاتها على الجباية البترولية.
- نتيجة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحاصلة في العالم ، كان لزاما على الجزائر مواكبة هذه التغيرات من خلال إدخال تغييرات وتعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المحروقات بصفة عامة والجباية البترولية بصفة خاصة .
- تعمل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الحاضر دون آن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها الخاصة وفق ثلاثة أبعاد، بعد بيئي يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية ، وبعد اقتصادي يهدف إلى تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد ،وبعد اجتماعي يسعى إلى تحقيق العدالة بين الأجيال.
- قدرة صندوق ضبط الموارد البترولية على النهوض بمختلف القطاعات في الجزائر الاقتصادية والاجتماعية..الخ من خلال الموارد الموجودة فيه ،إضافة إلى استغلاله في ضمان حق الأجيال القادمة من الثروة .

النتائج :

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

- عرفت الجباية البترولية في الجزائر تطورات عديدة وهذا راجع إلى تغير القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المحروقات، ما انعكس إيجابا على حجم إيراداتها.
- الميزانية العامة للجزائر قائمة على الجباية البترولية خاصة في جانب الإيرادات العامة، إذ ظلت نسبة الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية تتراوح بين 50 %و60% طيلة فترة بعد الاستقلال إلى سنة 2012 .
- توصلت الدراسة إلى قدرة صندوق ضبط الموارد البترولية في الجزائر ومن خلال الأموال التي تضخ فيه سنويا ، على النهوض بمختلف القطاعات في الجزائر لو استغل على أكمل وجه، وقد تجسد ذلك من خلال مساهمته بأكثر من 30 %من الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة تمكنا من الوصول إلى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- محاولة الاستفادة القصوى من إيرادات الجباية البترولية خاصة خلال الفترة القادمة نظرا لثبات أسعار البترول على المدى القصير والمتوسط ، والفارق الكبير بين الأسعار الحقيقية والسعر المرجعي لميزانية الدولة .

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

- التوسيع في أهداف الصندوق من خلال استغلال موارده القطاعات الإنتاجية من اجل التنويع في الصادرات وهذا بالمحافظة على الاهداف القديمة (تسديد الديون الخارجية ،المحافظة على حقوق الأجيال القادمة).
- زيادة شفافية الصندوق بإصدار تقارير فصلية عن موجودات الصندوق ،كما يجب الحصول على موافقة البرلمان في استخدامات موارد الصندوق ، من اجل رفع اللبس عن صندوق ضبط الموارد .

أفاق الدراسة:

إن كل من موضوعي الجباية البترولية والتنمية المستدامة من الموضوعات التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث وفي هذا ا□ال نجد العديد من الجوانب التي يمكن دراستها منها :

- دور الاستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الجباية البترولية في الجزائر؛
- التنمية المستدامة في الجزائر –واقع وأفاق ؛
- واقع صندوق ضبط الموارد في الجزائر وآفاقه.

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.
Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features

قائمة المراجع

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

أولا :المراجع باللغة العربية

*الكتب :

1- ناء شاهين ، **مبادئ التنمية المستدامة** ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،ط1،عمان،2007؛

2- المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم، **التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي** ، القاهرة ،1992؛

3- دوناتو رومانو ،**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،2008؛

4- غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دارالبيارق، ط1،عمان، 1998؛

5- يسرى محمد أبو العلاء ، **نظرية البترول** ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،الطبعة الأولى 2008.

*المذكرات والأطروحات:

1- مخلفي أمينة ،اثر تطور أ**نظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر مع الرجوع إلى بعض التجارب العالمية**)،أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،2011-2012؛

2- ذبيحي عقيلة ،**الطاقة في ظل التنمية المستدامة (دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر)**،رسالة ماجستير ،جامعة منتوري –قسنطينة،2009؛

3- زرنوح ياسمينة ،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقييمية –** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2006؛

4- شرقي جوهرة ، **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية** ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر3 ،2002-2003؛

5- طالبي رياض ،**التنمية الريفية المستدامة في إطار استخدام الموارد الطبيعية المتجددة** ،رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2011 ؛

6- مجاد ميلود ،**الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج :نحو ملائمة أكثر مع السوق** ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،2002.

المداخلات والمقالات:

1- بوفليح نبيل ولعاطف عبد القادر ،**فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر** ،مداخلة منشورة ، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس –سطيف ،2008

2- بوفليح نبيل ، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية** ، مقالة منشورة ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،2010.

3- تقرورت محمد و طرشي محمد ،**إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية** ،مداخلة منشورة، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس –سطيف ،2008.

4- عماري عمار ، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** ،مداخلة منشورة ،المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس –سطيف ، 2008؛

5- عجلان العياشي ، **تفعيل دور الجباية البيئية لتحقيق التنمية المستدامة** ،مداخلة ،المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2008.

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

6- كريم زرمان ،**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإ** وإدارية ،المركز الجامعي خنشلة ،2010.

7- لخضر عزي، "**الجباية البترولية في الجزائر**"، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2003.

8- مسعي محمد ،**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** ،مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح- ورقلة عدد2012/10.

القرارات ،القوانين والمراسيم :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 07/05 المتعلق بالمحروقات**، الجريدة الرسمية، العدد50 ، لمؤرخ في 28 أفريل 2005 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، "**قانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب**"، الجريدة الرسمية ، العدد 35 ، **المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986**

3- الجريدة الرسمية، **قانون 21/91 المعدل والمتمم القانون رقم 14/86(المؤرخ في 19 غشت سنة 1986) المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب ، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 4 ديسمبر سنة 1991.**

ثانيا :المراجع باللغة الفرنسية :

Les mémoires

1- Marie Claire Aoun" La rente pétroliere et le développement économique des pays exportateurs"، thèse de doctorat, université de Paris duphine , Centre de Géopolitique de l'Energie et des Matières Premières,France,2008.

Les articles et rapports

1- Ngodi Etanislas,Gestion des ressources pétrolières et développement en Afrique, Université Marien Ngouabi, Mozambique,2008.

2- Sid Ali Boukrami,Fiscalité pétrolière et croissance, Algérie ,2008.

3- IMF Country report ,ALGERIA statistical appendix,2001-2005

Les sites :[1]

1- http://www.scn-sy.com/ar/news/view/1590.html

2- http://www.djazairess.com/elmassa/46233

3- http://www.djazairess.com/algeriapress/459

[1] تاريخ تصفح المواقع في الفترة بين 2013/04/01 إلى غاية 2013/05/05

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الملاحق

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملحق رقم2-1 : تطور إيرادات الجباية

البيان / السنوات	إيرادات الجباية البترولية (مليون دينار جزائري)	نسبة النمو %	الإيرادات الكلية (مليون دينار جزائري)	نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات الكلية %
1963	243	-------	-	-
1965	447	83.95	-	-
1970	1350	202.01	6306	%21.40
1971	1683	22.07	6919	%23.81
1972	3278	98.90	9178	%35.71
1973	4114	25.50	11067	%37.17
1974	13399	225.69	23438	%57.16
1975	13462	00.47	25052	%53.48
1976	14237	05.75	26215	%54.30
1977	18019	26.56	33479	%53.82
1978	17365	-03.62	36782	%47.21
1979	26516	52.69	46429	%57.11
1980	37658	42.01	59594	%63.19
1981	50954	35.30	79384	%64.18
1982	41458	-22.90	74246	%55.83
1983	37720	-09.01	80644	%46.76
1984	43841	16.22	101365	%43.25
1985	46787	06.71	105850	%44.20
1986	21439	-54.17	89690	%23.90
1987	20479	04.47	92984	%22.20
1988	24100	17.68	93500	%25.77
1989	45500	88.79	116400	%39.08
1990	76200	67.47	152500	%49.96
1991	161500	111.94	248900	%64.88
1992	193800	20	311864	%62.14
1993	179218	07.52	313949	%57.08
1994	222176	23.69	477181	%46.56
1995	336148	51.29	611734	%54.93
1996	507837	51.07	825157	%60.10
1997	570765	12.39	881500	%64.74
1998	378714	-33.64	901500	42%

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

		47.89	560116	1999
		28.54	1173200	2000
63.52%	1505500	16.75	956400	2001
62.86%	1603200	09.01	1007900	2002
68.37%	1974500	34.88	1350000	2003
70.43%	2229900	20.19	1570700	2004
54.91%	1667920	52.64	916000	2005
53.97%	1802616	19.71	973000	2006
50.42%	1924000	0.02	970200	2007
58.44%	2786600	47.46	1628500	2008
59.56%	3081500	-41.85	1835500	2009
49.20%	2992400	22.18	1472700	2010
70.05%	5224500	34.65	3829720	2011

المصدر : – شرقي جوهرة ،**بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية** ،مذكرة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر 2003 ص 30.

- مخلفي أمينة ،**اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات(دراسة حالة الجزائر مع الرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**،أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،2011–2012،ص287.

الملحق رقم(2–2) : توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2009

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	النسبة%
أولا برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان منها:	1908.5	45
السكنات	555	
الجامعة	141	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58.5	
الصحة العمومية	85	
تزويد السكان بالماء(خارج الأشغال الكبرى)	127	
الشباب والرياضة	60	
الثقافة	16	
إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65	
أعمال التضامن الوطني	95	
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1	

PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

انجاز منشات للعبادة	0	
عمليات □يئة الإقليم	26.4	
برامج بلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الجنوب	100	
تنمية مناطق الهضاب العليا.	150	
ثانيا : برنامج تطوير المنشات الأساسية، منها:	1703.1	40.5
قطاع النقل	700	
قطاع الأشغال العمومية	600	
قطاع الماء(السدود والمحولات)	393	
قطاع □يئة الإقليم	10.15	
ثالثا :برنامج دعم التنمية الاقتصادية ،منها:	337.2	8
الفلاحة والتنمية الريفية	300	
الصناعة	13.5	
الصيد البحري	12	
ترقية الاستثمار	4.5	
السياحة	3.2	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	4	
رابعا :تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:	203.9	4.8
العدالة	34	
الداخلية	64	
المالية	65	
التجارة	2	
البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	16.3	
قطاعات الدولة الأخرى	22.6	
خامسا :برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.5
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	2202.7	100

المصدر :البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة ص 6-7